وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 05 سبتمبر 2023

أخبار الطاقة

استقرار النفط وسط توقعات خفض إمدادات أوبك+

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

استقرت أسعار النفط أمس الاثنين وسط توقعات بأن المنتجين الرئيسين سيحافظون على تقليص الإمدادات، مع تزايد الآمال في أن يترك مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أسعار الفائدة دون تغيير لتجنب تضرر الاقتصاد الأميركي.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم نوفمبر 16 سنتا إلى 88.71 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0800 بتوقيت غرينتش. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي لشهر أكتوبر 18 سنتا إلى 85.73 دولارا للبرميل. وأنهى العقدان الأسبوع الماضي عند أعلى مستوياتهما في أكثر من نصف عام، بعد أسبوعين سابقين من الخسائر.

وقال سوغاندا ساشديفا، نائب الرئيس التنفيذي وكبير الاستراتيجيين في شركة أكمي للاستشارات الاستثمارية: «كانت أسعار النفط الخام مدفوعة في المقام الأول بتوقع تخفيضات إضافية في الإمدادات من الدول الرئيسة المنتجة للنفط، روسيا والمملكة العربية السعودية»، لكن ساشديفا أضاف أن الزيادة المطردة في إنتاج النفط الأميركي قد تحد من تحقيق المزيد من المكاسب الكبيرة في الأسعار.

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، إن روسيا اتفقت مع شركائها في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على معايير استمرار تخفيضات الصادرات، ومن المتوقع صدور إعلان رسمي يوضح تفاصيل التخفيضات المخطط لها هذا الأسبوع.

وأعلنت روسيا بالفعل عن خفض الصادرات في سبتمبر بمقدار 300 ألف برميل يوميا، بعد خفض قدره 500 ألف برميل يوميا في أغسطس، ومن المتوقع أيضًا أن تمدد السعودية خفضًا طوعيًا قدره مليون برميل يوميًا حتى أكتوبر.

وقال راسل هاردي الرئيس التنفيذي لشركة فيتول يوم الاثنين إن سوق الخام العالية من المتوقع أن تصبح أقل شحاً في الأسابيع الستة إلى الثمانية المقبلة بسبب صيانة المصافي، لكن الإمدادات إلى المصافي المعقدة في الهند والكويت وجازان (المملكة العربية السعودية) وعمان والصين من الخام الحامض مع ارتفاع محتوى الكبريت، ستبقى ضيقًة بسبب تخفيضات أوبك +.

وفي الولايات المتحدة، اكتسب نمو الوظائف زخمًا في أغسطس، لكن معدل البطالة ارتفع إلى 3.8 % واعتدلت مكاسب الأجور، مما يشير إلى تباطؤ سوق العمل وتعزيز التوقعات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي لن يضعف الاقتصاد بشكل أكبر من خلال رفع أسعار الفائدة هذا الشهر.

وفي الصين، توسع نشاط التصنيع بشكل غير متوقع في أغسطس، حسبما أشار مسح مؤشر مديري المشتريات، مما حد من بعض التشاؤم بشأن الصحة الاقتصادية لأكبر مستورد للنفط في العالم.

كما أدت إجراءات الدعم الاقتصادي التي اتخذتها بكين الأسبوع الماضي، مثل تخفيضات أسعار الفائدة على الودائع في بعض أكبر البنوك المملوكة للدولة وتخفيف قواعد اقتراض مشتري المنازل، إلى دعم الأسعار.

ومع ذلك، ينتظر المستثمرون المزيد من التحركات الجوهرية لدعم قطاع العقارات المحاصر، وهو أحد العوائق الرئيسة للاقتصاد منذ خروج الصين من جائحة كوفيد19-.

في وقت، هيمنت مخاوف تقلص إمدادات النفط الخام في أجواء السوق العالمي، في افتتاح تداولات أمس الاثنين، والمستثمرون يتأملون مواصلة مكاسب الأسبوع الماضي والتي شهدت ارتفاع أسعار براميل البترول لأعلى مستوياتها في أكثر من نصف عام، مع وصول خام برنت إلى 88.49 دولارا للبرميل، وبلوغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 85.02 دولارا للبرميل.

وتتزايد المعنويات الصعودية في أسواق النفط مع استمرار انخفاض مستويات المخزونات الأميركية بينما من المتوقع تمديد تخفيضات الإنتاج والتصدير من جانب أوبك+، وقد أدى السحب المستمر من المخزونات الأميركية بما يعادل انخفاضًا بمقدار مليون برميل يوميًا خلال الأسابيع الخمسة الماضية إلى شح غير عادي في سوق النفط في الولايات المتحدة، مما أضاف ضغوطًا تصاعدية على أسعار النفط على الرغم من المشكلات الاقتصادية.

وقد أدت التوقعات واسعة النطاق بشأن قيام أوبك + بتمديد تخفيضات الإنتاج والتصدير بالإضافة إلى انتعاش نشاط التصنيع الصيني إلى زيادة المعنويات الصعودية، مع تجاوز سعر خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال 87 دولارًا للبرميل.

في وقت تشير روسيا إلى أن تنسيق أوبك+ يسير على المسار الصحيح، حيث أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك أن أعضاء أوبك+ اتفقوا على المعايير الرئيسة للإنتاج خلال الأشهر المقبلة لكنهم لن يعلنوا عنها إلا الأسبوع المقبل، مما يشير إلى أن تخفيضات الرياض وموسكو ستستمر.

وتعهدت موسكو الشهر الماضي بخفض الصادرات بمقدار 500 ألف برميل يوميا في أغسطس، بالتزامن مع تمديد السعودية، أكبر منتج في أوبك، تخفيضات الإنتاج. وتقوم منظمة أوبك وكبار منتجي النفط بما في ذلك روسيا، في إطار ما يعرف بمجموعة أوبك+، بخفض الإمدادات منذ نوفمبر لدعم توازن الأسواق.

ويعتقد الخبراء أن حظر الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي خفض صادراته بنحو 2.7 مليون برميل يوميًا بحلول أوائل عام 2023. وبينما سيتم إعادة توجيه بعض النفط إلى مكان آخر، من التوقع أن ينخفض إنتاج النفط الروسي إلى نحو 9.0 ملايين برميل يوميًا مقارنة بمعدل 11 مليون برميل يوميا.

ويتم تنفيذ حظر الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الروسية على مراحل، مما يؤدي إلى إغلاق نحو مليوني برميل يوميًا من الإنتاج بحلول نهاية عام 2023، وفقًا لـ تحليلات بلاتس، للسلع العالمية، الذي يقدر أن إجراءات الاتحاد الأوروبي الأخيرة ستصل إلى ما يقرب من 1.9 مليون برميل في اليوم من واردات الخام الروسي بحلول نهاية العام، مع استمرار تدفق نحو 300 ألف برميل في اليوم إلى المجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك عبر خط الأنابيب. وستتوقف واردات 1.2 مليون برميل أخرى من المنتجات المكررة من روسيا بحلول نهاية هذا العام.

ومن المتوقع أن تنخفض شحنات الخام الأميركي الرئيس خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا في سبتمبر، مما قد يدعم أسعار الدرجات الإقليمية. ووصلت شحنات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا إلى مستوى قياسي بلغ 1.8 مليون برميل يوميًا في يوليو.

وقد أدى قرار المملكة العربية السعودية بتمديد تخفيضات الإنتاج من جانب واحد حتى سبتمبر إلى تعزيز المنافسة على إمدادات الخليج البديلة في الشرق الأوسط، وقد أدى ارتفاع الطلب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل أساسي إلى تقليل كمية خام غرب تكساس الوسيط المتاحة للمشترين الأوروبيين، في حين أن المراجحة لشحن الخام الأميركي إلى أوروبا كانت أيضًا أقل ملاءمة في الأسابيع الأخيرة، وفقًا للمشاركين في السوق.

وهناك عامل آخر وراء انخفاض واردات خام غرب تكساس الوسيط -في أوائل سبتمبر، على الأقل- وهو تأثير هيكل السوق في قرارات البائعين بشأن النفط الخام الذي سيتم توريده للوفاء بالتزامات خام بحر الشمال الآجلة.

ومن الصعب قياس المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه شحنات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا، ولم تقدم بيانات التتبع بعد صورة واضحة عن الواردات في سبتمبر، ولكن من المتوقع أن يوفر الانخفاض المتوقع بعض الدعم لأسعار بحر الشمال، وتضع واردات خام غرب تكساس الوسيط حدًا لأسعار الخامات الخفيفة في شمال غرب أوروبا منذ ارتفاع الواردات الأميركية إلى المنطقة في مارس، وإذا انخفضت تدفقات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا وارتفعت قيمته، فإن هذا من شأنه أن يعزز الطلب على الخامات المحلية ذات الجودة المماثلة.

ويمكن أن يؤدي انخفاض كمية خام غرب تكساس الوسيط في المنطقة أيضًا إلى تعزيز قيمة خام بحر الشمال القياسي في حوض المحيط الأطلسي، وقد حدد خام غرب تكساس الوسيط سعر بحر الشمال في 40 جلسة من أصل 78 جلسة منذ أن أصبح الصف السادس في سلة الخامات التي تقوم عليها العلامة، باعتباره الأرخص بين تلك الدرجات.

ومن شأن انخفاض تدفقات خام غرب تكساس الوسيط إلى أوروبا أن يدعم أيضًا خامات بحر الشمال الأثقل، بما في ذلك الخام النرويجي المتوسط الحامض يوهان سفيردروب، وقد دفعت سهولة توافر شحنات خام غرب تكساس الوسيط الأرخص شركات التكرير الأوروبية إلى التحول إلى قائمة مواد خام أكثر حلاوة هذا الصيف، مما أضر بالطلب على الخام الإقليمي عالي الكبريت.

ولا تزال أسعار النفط الخام تتعرض لضغوط سلبية حيث تُلامس الأسعار دعم المتوسط المتحرك البسيط 200 يوم عند

مستويات 79.50 دولارا للبرميل خلال الساعات الأولى من تعاملات الفترة الأوروبية اليوم الثلاثاء قبل أن يرتد صعوداً ليتداول حالياً عند 80.45 دولارا تزامناً مع توقعات بارتفاع مخزونات النفط الأميركي الخام والتي ستصدر البيانات الخاصة بها يوم غد الأربعاء.

غير أن أكثر العوامل التي تمثل عوائق أمام تحركات أسعار النفط الخام هي انخفاض صافي الأصول الأجنبية في السعودية بما يصل إلى 16 مليار دولار في يوليو، وهو أكبر انخفاض منذ ظهور كوفيد19 في عام 2020، ذلك بعد أن خفضت السعودية إنتاجها من النفط الخام بمقدار مليون برميل يوميًا حتى سبتمبر، بالإضافة إلى حصتها كجزء من تخفيضات العديد من أعضاء تحالف أوبك + التي بدأت في مايو.

ومن ناحية أخرى اتخذت الصين خطوات لتعزيز اقتصادها المتعثر، وعلى الرغم من أن المستثمرين ما زالوا قلقين بشأن وتيرة النمو الاقتصادي في الصين وزيادة أسعار الفائدة الأميركية بشكل أكبر من المتوقع والذي من شأنه أن يُضعف الطلب على النفط الخام.

لكن في حالة استمرار هبوط أسعار النفط بعد مستوى 78.50 دولارًا، لا يمكن استبعاد احتمالات رؤية تراجع نحو الحد الأدنى للقناة الرئيسية الهابطة بالقرب من 76.80 دولارًا على أبعد تقدير. كما أن التقارب بين خط الدعم السابق والخط العلوي للقناة الهابطة يُضعف الاتجاه الصاعد الفوري لسعر النفط الذي يتداول بالقرب من مستويات 80.38 دولارا للبرميل.

في وقت، ارتفعت أسعار الديزل بمقدار 8.6 سنتًا أخرى للغالون لتصل إلى 4.475 دولارات للمتوسط الوطني، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الصادرة في 28 أغسطس. وهذا يعني ستة أسابيع متتالية من الزيادات ويترك سعر الوقود الرئيس للنقل بالشاحنات أرخص بمقدار 64 سنتا فقط عما كان عليه قبل عام.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يصل إنتاج النفط إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 12.8 مليون برميل يوميًا هذا العام، بزيادة 200 ألف برميل يوميًا عن توقعاتها السابقة وزيادة بما لا يقل عن 300 ألف برميل يوميًا إلى 13.1 مليونًا في عام 2024.

وقال جو ديكارولیس، مدير إدارة معلومات الطاقة: «نتوقع استمرار النمو في إنتاج النفط المحلي، والذي يدعمه ارتفاع أسعار النفط وارتفاع إنتاجية الآبار على المدى القريب». وحتى مع زيادة الإنتاج، لا تزال الولايات المتحدة تستورد ما يقدر بنحو 40 % من النفط الذي تستهلكه، حيث يفوق الطلب العرض، ولا يزال موردو الطاقة الإقليميون يجدون أن استيراد أنواع معينة من النفط من كندا والمكسيك ودول أوبك أقل تكلفة لتلبية احتياجات المستهلكين والشركات.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط أسعار البنزين نحو 3.63 دولارات للغالون لبقية عام 2023، بزيادة عن توقعاتها السابقة البالغة 3.27 دولارات للغالون، وقالت الوكالة إن ارتفاع أسعار البنزين يرجع إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار النفط الخام وسلسلة من الانقطاعات غير المخطط لها في مصافي التكرير الأميركية حتى الآن هذا الصيف.

مخزونات الخام الأميركية تنخفض لأدنى مستوياتها مع ارتفاع تكاليف التخزين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قال محللون إن مخزونات النفط الخام الأميركية انخفضت إلى أدنى مستوياتها هذا العام ومن المرجح أن تنكمش أكثر، حيث يشير الطلب القياسي وتخفيضات إمدادات المنتجين وضعف العقود الآجلة وارتفاع تكاليف التخزين إلى زيادة السحب.

وقالوا إن سوق الخام المتشددة من المتوقع أن تستمر حتى عام 2024 وتضيف ضغطًا تصاعديًا على أسعار النفط العالمية. وفي إشارة صعودية، انخفضت المخزونات الأميركية الأسبوع الماضي بمقدار 10.6 ملايين برميل، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ ديسمبر 2022 عند 420.65 مليون برميل.

وقال آل سالازار، نائب الرئيس الأول لشركة إنفيروس لتكنولوجيا الطاقة: «لقد اقتربنا بالفعل من عام 2022 ولا أعتقد أننا سنبدأ في البناء في النصف الثاني من العام». وأضاف «سعر 100 دولار للبرميل لخام برنت، يقع بالتأكيد في نطاق مذهل».

ومن المتوقع أن يسجل الطلب العالمي مستوى قياسيا هذا العام بفضل السفر الجوي القوي واحتياجات توليد الطاقة وارتفاع نشاط البتروكيماويات الصيني، حسبما توقعت وكالة الطاقة الدولية في أغسطس. وقد ينمو الطلب هذا العام بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا إلى 102.2 مليون برميل يوميا. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن إمدادات النفط لن تتناسب مع ارتفاع الطلب، مضيفة أنها تتوقع ارتفاع الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا. وانخفضت الإمدادات بعد أن خفضت السعودية إنتاجها طوعا في الأشهر الأخيرة ومن المرجح أن تفوق الزيادات في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وإيران وفنزويلا.

وبشكل عام، قد يبلغ متوسط إنتاج النفط الأميركي 12.8 مليون برميل يوميًا في عام 2023، لكن المحللين يشككون في إمكانية الحفاظ على مكاسب النفط الصخري دون زيادة حادة في نشاط الحفر. وانخفضت منصات النفط الأميركية النشطة هذا الشهر إلى أدنى مستوياتها منذ فبراير 2022.

كما أن أسعار النفط الأميركي على المدى القريب أعلى من العقود الآجلة، مما شجع بشكل أكبر على السحب من المخزون. وجرى تداول الخام الأميركي للتسليم في أكتوبر مؤخرا أعلى بنحو 6 دولارات من التسليم بعد 12 شهرا.

وحتى عندما ارتفعت العقود الآجلة لآجل ستة أشهر في أواخر يوليو لفترة وجيزة فوق تلك العقود تسليم أكتوبر، انخفضت الأسهم الأميركية مع قيام محافظي البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف شراء النفط وتخزينه. وقال كريستوفر هاينز، المحلل في شركة إنرجي أسبكتس: «سيكون من الصعب للغاية تحفيز هذا التخزين».

تراجع أسواق الخليجية

إلى ذلك، تراجعت معظم أسواق الأسهم في منطقة الخليج في التعاملات المبكرة يوم الاثنين وسط تقلب أسعار النفط، في حين خالفت قطر والسعودية الاتجاه، وشهدت أسعار النفط الخام، وهي محفز رئيس للأسواق المالية في منطقة الخليج، تقلبات.

وانخفض مؤشر الأسهم الرئيسي في دبي بنسبة 0.2 % في التعاملات المبكرة، متأثرا بخسائر في قطاعي الصناعة والمرافق، مع تراجع سهم الوطنية للتبريد المركزي بنسبة 2.2 % وتراجع سهم سالك بنسبة 0.6 %. وخسر سهم بنك الإمارات دبي الوطني، أكبر بنك في الإمارة، 0.6 %.

وفي أبو ظبي، نزل المؤشر الرئيس للأسهم 0.3 بالمئة، متأثرا بخسارة أدنوك للحفر 1.2 بالمئة وانخفاض سهم أدنوك للغاز 1.2 بالمئة. ونزل سهم بنك أبو ظبي الأول، أكبر بنوك الإمارات العربية المتحدة، 0.4 بالمئة.

وفي قطر، ارتفع مؤشر كيو اس أي بنسبة 0.4 %، مع صعود سهم صناعات قطر بنسبة 1.6 % وتداول سهم البنك التجاري سي او ام بي على ارتفاع بنسبة 1.9 %. وارتفع مؤشر الأسهم السعودية الرئيس بنسبة 0.1 %، مدعومًا بمكاسب في قطاعات التمويل والصحة.

ومن المقرر صدور بيانات أي اس ام للخدمات والتجارة الصينية والأسعار في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وارتفعت الأسهم العالمية يوم الاثنين مدعومة بتوقعات متزايدة بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) لن يرفع أسعار الفائدة بعد الآن وبآمال في أن تؤدي سياسة التحفيز الصينية المستمرة إلى استقرار الاقتصاد.

وتسببت عطلة في الولايات المتحدة في حدوث تداولات ضعيفة قبيل قراءات رئيسة لقطاع الخدمات الأميركية والتجارة الصينية والتضخم في وقت لاحق من الأسبوع. ومن المتوقع أيضًا أن تتخذ بكين المزيد من الإجراءات السياسية، بما في ذلك تخفيف القيود على شراء المنازل.

وكان هناك ارتياح لأن شركة التطوير العقاري المتعثرة «كونتري جاردن» حصلت على موافقة من دائنيها لتمديد مدفوعات السندات الخاصة الداخلية. وكتب محللو آر بي سي كابيتال ماركتس: «تحدثت الصحف الصينية عن قفزة في المعاملات العقارية في بكين وشانغهاي خلال عطلة نهاية الأسبوع بعد التخفيضات في معدلات الرهن العقاري ونسب الدفعة الأولى». وقال «يبقى أن نرى ما إذا كان هذا الارتداد سيستمر، لكنه أعطى الأسهم الصينية دفعة قوية».

وارتفعت العقود الآجلة لمؤشر ستاندرد آند بورز 500 وناسداك الآجلة بنسبة 0.1 %، في حين افتتحت الأسهم في أوروبا على أساس قوي. وارتفع المؤشر ستوكس 600 بنسبة 0.6 % في التعاملات المبكرة، بقيادة المكاسب التي حققتها شركة الأدوية نوفو نورديسك.وتشير العقود الآجلة الآن إلى احتمال بنسبة 93 % لبقاء أسعار الفائدة دون تغيير هذا الشهر واحتمال بنسبة 67 % بأن دورة التشديد بأكملها قد انتهت. ومن المقرر أن يتحدث ما لا يقل عن سبعة من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع قبل اجتماع السياسة المقبل في 19-20 سبتمبر.

فيما تعقد البنوك المركزية في كندا وأستراليا اجتماعاتها الخاصة هذا الأسبوع، ومن المتوقع أن يبقي كل منهما أسعار الفائدة ثابتة. وستتحدث رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاجارد، في وقت لاحق من يوم الاثنين، حيث يميل السوق الآن ضد رفع أسعار الفائدة في اجتماع سبتمبر بعد سلسلة من البيانات الضعيفة.
وأدى الأداء المتفوق نسبيا للاقتصاد الأميركي إلى دعم الدولار عند 146.17 ين، وهو مستوى غير بعيد عن أعلى مستوى له في عشرة أشهر عند 147.37 ين. وارتفع اليورو 0.2 % إلى 1.07915 دولار، لكنه ظل على ارتفاع طفيف من أدنى مستوى سجله في الآونة الأخيرة والدعم الرئيسي عند 1.0765 دولار. وفي السلع الأساسية، استفاد الذهب من تراجع مخاطر رفع أسعار الفائدة الأميركية ليصل إلى 1,944 دولار للأوقية.

واقتربت أسعار النفط من أعلى مستوياتها في سبعة أشهر بسبب تشديد العرض حيث كان من المتوقع على نطاق واسع أن تمدد السعودية خفضًا طوعيًا لإنتاج النفط قدره مليون برميل يوميًا حتى أكتوبر، وارتفع إنتاج النفط الخام الأميركي مرة أخرى في يونيو ويقترب من المستوى القياسي المرتفع الذي سجله قبل الوباء، لكن وتيرة النمو تتباطأ مع استجابة الصناعة لانخفاض الأسعار منذ منتصف عام 2022.

وارتفع إجمالي إنتاج النفط الخام والمكثفات إلى 12.8 مليون برميل يوميا في يونيو، ارتفاعا من 12.6 مليون برميل يوميا في مايو، ويقترب بسرعة من المستوى القياسي البالغ 13.0 مليون برميل يوميا المسجل في نوفمبر 2019.

وارتفع إنتاج الولايات الثماني والأربعين السفلى، باستثناء المياه الفيدرالية في خليج المكسيك، إلى مستوى قياسي بلغ 10.6 ملايين برميل يوميًا، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية، وارتفع إنتاج أقل 48 بمقدار 0.9 مليون برميل يوميًا (ما يقرب من 10 %) مقارنة بالعام السابق، لكن النمو تباطأ، مع ارتفاع الإنتاج بمقدار 0.1 مليون برميل يوميًا فقط (معدل سنوي قدره 4 % فقط) في الآونة الأخيرة. ثلاثة أشهر.

ولا يزال الإنتاج يرتفع في استجابة متأخرة لفترة ارتفاع الأسعار خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2022 بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي رداً على ذلك. ولكن منذ ذلك الحين انخفضت الأسعار المعدلة تبعاً للتضخم بنسبة 35 % إلى 40 % وعادت إلى مستويات ما قبل الغزو، الأمر الذي أدى إلى إزالة قدر كبير من الحوافز لزيادة الإنتاج.

واستنادًا إلى السجل التاريخي، بعد وصول الأسعار إلى ذروتها، يستغرق الأمر في المتوسط 5 أشهر لخفض عمليات الحفر و12 شهرًا لتراجع الإنتاج. وبعد أن بلغت الأسعار ذروتها في يونيو 2022، بلغ عدد منصات التنقيب عن النفط ذروته

في ديسمبر 2022 وانخفض بنسبة 16 % بحلول أغسطس 2023، وفقًا لشركة الخدمات الميدانية بيكر هيوز. وبعد ذروة الحفر، من المرجح أن يصل إنتاج الولايات الثماني والأربعين السفلى إلى ذروته في الربع الثالث من عام 2023، حيث تعمل شركات التنقيب والإنتاج في طريقها من خلال مخزون آبار النفط المحفورة ولكن غير المكتملة.

وسيساهم استقرار أو انخفاض إنتاج الولايات الثماني والأربعين السفلى في تشديد سوق النفط العالمية خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2023، خاصة وأن السعودية وروسيا من المقرر أن تحافظا على تخفيضات الإنتاج الخاصة بهما.

لكن الأسعار بدأت بالفعل في الارتفاع استجابة للتخفيضات السعودية والروسية، مما خفف بعض الضغوط على المنتجين الأميركيين. وقد ألقت التخفيضات الإضافية التي أعلنتها السعودية وشركاؤها في أوبك + شريان حياة لشركات النفط الصخري الأميركية، مما يضمن أن أي تراجع في الإنتاج الأميركي سيكون أقصر وأقل عمقا مما كان يمكن أن يحدث لولا ذلك.

أسواق النفط تتجاهل قوة الدولار .. الأسعار تتمسك بمستوياتها بعد ارتفاعات قوية أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

استمرت التقلبات السعرية للنفط الخام في بداية أسبوع جديد، حيث تلقت دعما من توقعات تنامي الآمال في إبقاء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير لتجنب تضرر الاقتصاد، مقابل ضغوط من جني الأرباح بعد بلوغ الأسعار أعلى مستوى خلال العام الجاري.

ويتمسك سعر النفط الخام بمستوياته المرتفعة بعد أن سجل ارتفاعات قوية في ختام الأسبوع الماضي مع رؤية الأسواق في الأغلب لتقرير وظائف أمريكي جيد.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون «إن خفض الإنتاج من «أوبك +» وتراجعا مفاجئا في المخزونات الأمريكية خلال الأسبوع الماضي، دعما أسعار النفط نحو الصعود».

وذكر المحللون أن السوق تعد تقرير التوظيف الأمريكي جاء إيجابيا عموما مع إضافة مزيد من الوظائف أكثر من المتوقع لكن معدل البطالة شهد ارتفاعا طفيفا، متوقعين أن يظل بنك الاحتياطي الفيدرالي متحفظا في تشديد السياسات المالية في اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في وقت لاحق هذا العام.

وأوضحوا أن السوق تتابع نتائج قمة الآسيان في جاكرتا كما تترقب قمة مجموعة العشرين في وقت لاحق من الأسبوع في نيودلهي، كما من المقرر أن يدلي سبعة من المتحدثين باسم بنك الاحتياطي الفيدرالي بأفكارهم علنا على مدار الأسبوع، في حين ستتحدث كريستين لاجارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي عن تقييمها وضع الاقتصاد العالمي.

ورجح المحللون ارتفاع طلب الهند على النفط الخام أكثر فأكثر على الأقل خلال العقد المقبل أو 15 عاما، لافتين إلى أن مصافي التكرير والتجار الآسيويين لا يجدون صعوبة كبيرة في تأمين إمدادات كافية من المواد الخام للمصافي، خاصة خاماتهم الأساسية من خام الشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن أسعار النفط الخام استمرت في المكاسب في ختام الأسبوع الماضي متجاهلة قوة الدولار لتقف على بعد أقل من 1 في المائة من أعلى مستوى جديد منذ بداية العام حتى الآن، بينما تأثرت في بداية الاسبوع الجديد بجني الأرباح الذي يعقب عادة وتيرة المكاسب القياسية».

وأضاف أنه «على مدار الأسبوع الماضي ارتفعت الأسعار بنسبة 5.5 في المائة وهو أفضل أسبوع لها منذ أبريل من هذا العام، حيث يستمر انخفاض المخزونات في الولايات المتحدة إلى جانب مزيد من تخفيضات الإنتاج المتوقعة من روسيا في دعم توقعات العرض المتشددة».

من ناحيته، ذكر ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة، أن الطلب قد يشهد حالة من الهدوء مع استعداد مصافي التكرير للصيانة في نهاية فصل الصيف، حيث يتوقع تجار النفط أن يشهدوا تراجعا في ضيق العرض في الشهرين المقبلين.

وتوقع استمرار تخفيضات إنتاج «أوبك +» ليتم تمديدها إلى أكتوبر المقبل في ضوء التنسيق الناجح والفعال في إدارة

العرض، لافتا إلى تأكيد شركة فيتول أن سوق النفط ستشهد بعض الراحة في الشهرين المقبلين، حيث تخطط المصافي للصيانة في نهاية الصيف، كما ستظل السوق ضيقة مع استمرار تخفيضات الإنتاج من أعضاء «أوبك +» في الشرق الأوسط.

من جهته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، «إن تقلب الأسعار مستمر في سوق النفط، حيث يعود ذلك إلى ظروف الإنتاج بنسبة أكبر وليس إلى إمدادات النفط الخام نتيجة تأثير وجود طاقة التكرير المحدودة للغاية»، مبينا أنه منذ ما يقرب من عام ظلت أسعار خام برنت تحوم في نطاق 72 إلى 88 دولارا للبرميل.

وأوضح أن حالة عدم اليقين ما زالت تسيطر على سوق النفط ويصعب التنبؤ بتطوراتها، لافتا إلى أن الأسعار تتأثر بمجموعة واسعة من المتغيرات مثل ديناميكيات العرض والطلب والأحداث الجيوسياسية والمؤشرات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي وما إلى ذلك، وكثيرا ما يتضمن التنبؤ بأسعار النفط بدقة نماذج كمية معقدة، وتحليل البيانات والحاجة إلى خبرة واسعة في أسواق الطاقة.

بدورها، قالت تيتي أولاور مدير التسويق في شركة سيتا النيجيرية لتجارة النفط، «إن استهلاك الهند من النفط الخام الروسي مرتفع رغم السقف السعري والعقوبات الغربية».

وذكرت أن استراتيجية الهند لتلبية طلبها القوي على النفط من خلال توفير براميل روسية رخيصة بكميات كبيرة ستخدم أيضا مصالح مستوردي الخام الآسيويين الرئيسين الآخرين، ما يفسح المجال أمام الصين وكوريا الجنوبية واليابان لتأمين إمدادات كافية من الشرق الأوسط، مبينة أن أنشطة التصنيع الفاترة في الصين تشكل أخطارا كبيرة على توقعات نمو الطلب على النفط في المنطقة، حيث من المتوقع أن يتفوق استهلاك الهند من النفط.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس بدعم من توقعات بأن يبقي المنتجون الرئيسون على القيود التي يفرضونها على الإمدادات فضلا عن تزايد الآمال بأن يترك مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير لتجنب تباطؤ الاقتصاد.

وزادت العقود الآجلة لخام برنت تسليم نوفمبر ثلاثة سنتات خلال التعاملات أمس إلى 88.58 دولار للبرميل، فيما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم أكتوبر تسعة سنتات إلى 85.64 دولار للبرميل.

ويأتي الارتفاع في التعاملات الآسيوية بعد أن أنهى العقدان الأسبوع الماضي عند أعلى مستوياتهما في أكثر من نصف عام، بعد تراجعهما في الأسبوعين السابقين.

وقال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي يوم الخميس «إن روسيا اتفقت مع الشركاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» على معايير لمواصلة خفض الصادرات». ومن المتوقع صدور إعلان رسمي بتفاصيل التخفيضات المزمعة هذا الأسبوع.

وأعلنت روسيا بالفعل أنها ستخفض صادراتها بواقع 300 ألف برميل يوميا في سبتمبر بعد خفض قدره 500 ألف برميل يوميا في أغسطس.

واكتسب نمو الوظائف زخما في الولايات المتحدة في أغسطس، إلا أن معدل البطالة ارتفع إلى 3.8 في المائة وتباطأت زيادة الأجور، ما يوضح تراجع قوة سوق العمل ويعزز التوقعات بأن مجلس الاحتياطي لن يرفع الفائدة هذا الشهر.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 89.65 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 88.44 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق خامس ارتفاع على التوالي، وأن السلة ارتفعت بنحو أربعة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 85.71 دولار للبرميل.

أكبر شركة لتجارة النفط: الاقتصادات المنتجة للخام عالي الكبريت في وضع أفضل الاقتصادية

قال راسل هاردي الرئيس التنفيذي لشركة فيتول، أكبر شركة مستقلة لتجارة النفط في العالم، أمس «إن إمدادات النفط العالمية من المتوقع أن تتحسن خلال الأسابيع الستة أو الثمانية المقبلة بسبب صيانة المصافي، لكن إمدادات الخام عالي الكبريت ستظل منخفضة».

وأضاف هاردي خلال مؤتمر أبيك أن «الاقتصادات المنتجة للخام عالي الكبريت ستظل في وضع أفضل من الاقتصادات المنتجة للخام منخفض الكبريت بفضل التخفيضات التي تطبقها مجموعة «أوبك +» وعدم وجود كميات كافية من الخام عالي الكبريت لتداولها».

وقال «يريدون جميعا شراء نفط عالي الكبريت، لكنه ليس من إمدادات الغرب، إنما يأتي بشكل أساس من الخليج العربي. يوجد كثير من العملاء لكن لا توجد مواد كافية».

وذكر هاردي أيضا أن أسعار خام برنت ظلت «مستقرة» وراوحت بين 72 و88 دولارا للبرميل لنحو عام، مضيفا أن «تقلب الأسعار يأتي من سوق المنتجات وليس الخام».

وتابع «التقلب يأتي من المنتجات، لأن الطاقة الإنتاجية للتكرير محدودة للغاية. أغلق كثير من المصافي خلال جائحة كوفيد، والغرب لا يملك القدرة على تصنيع المنتجات التي يحتاج إليها بينما تتجه الصادرات الروسية إلى آسيا الآن»، بحسب «رويترز».

وتعافت أسعار الخام العالمية في الشهرين الماضيين وتجاوزت 80 دولارا للبرميل بعدما قررت مجموعة «أوبك +»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» ومنتجين مستقلين منهم روسيا، زيادة تخفيضات الإمدادات.

بدوره، قال مسؤول تنفيذي كبير من «جانفور جروب» عملاقة تجارة الطاقة أمس «إن خدمات الشحن في الاتحاد الأوروبي لا تزال تتولى نقل نحو نصف إمدادات النفط الخام الروسي».

وذكر فريديريك لاسير، الرئيس العالمي لقسم الأبحاث والتحليل لدى «جانفور»، أن النسبة هي 50 في المائة في الوقت الراهن، وهي نسبة تظل مرتفعة جدا.

وأردف لاسير «إن لم نشهد زيادة من 50 في المائة، يعني ذلك أنه لا توجد مشكلات في المصافي المحلية في روسيا».

وبالنسبة إلى نمو إمدادات النفط الخام الأمريكية، قال لاسير «إن النمو السنوي من المتوقع أن يتراجع من مليون برميل يوميا إلى 200 ألف برميل يوميا على مدى الأعوام القليلة المقبلة»، مع استقرار الإنتاج في 2026 - 2027.

إفريقيا تسعى لجذب استثمارات تجعلها قوة ناشئة في قطاع الطاقة المتجددة

الاقتصادية

افتتح الرئيس الكيني وليام روتو أمس في نيروبي أعمال قمة المناخ الإفريقية التي تهدف إلى جعل القارة قوة ناشئة في مجال الطاقة المتجددة والدعوة إلى تخصيص مساعدات مالية دولية لها للاستفادة من الموارد والمهارات المتاحة لديها.

تعقد قمة المناخ الإفريقية الأولى خلال فترة تتكثف فيها المفاوضات الدولية حول المناخ التي ستتوج في مؤتمر الأطراف 28 في دبي أواخر نوفمبر حتى أوائل ديسمبر.

على مدى ثلاثة أيام، سيشارك قادة ومسؤولون من إفريقيا ومناطق أخرى، بمن فيهم أنطونيو جوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة في القمة التي يؤمل أن تسمح للقارة بإيجاد لغة مشتركة بشأن التنمية والمناخ من أجل «اقتراح حلول إفريقية» خلال مؤتمر الأطراف الـ28.

وقال روتو في كلمته الافتتاحية «إن توفير الرخاء والرفاهية للأعداد المتزايدة من سكان إفريقيا دون دفع العالم نحو كارثة مناخية أعمق ليس اقتراحا مجردا أو أمنية صادقة. بل هي إمكانية حقيقية، أثبتها العلم».

وأضاف «الموضوع الرئيس.. هو فرصة لا تضاهى يمكن أن تحصل عليها إفريقيا من خلال العمل من أجل المناخ. لقد أطلنا التفكير في هذه المسألة، حان الوقت لننطلق».

وقال «علينا أن ننظر إلى النمو الأخضر ليس فقط بوصفه ضرورة مناخية فحسب، بل أيضا بوصفه يوفر فرصا اقتصادية تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات، إفريقيا والعالم على استعداد للاستفادة منها»، بحسب «الفرنسية».

قبل افتتاح القمة، دعا روتو عبر منصة إكس المجتمع الدولي إلى تخصيص أموال للقارة وتخفيف عبء الديون الذي يثقل كاهل البلدان الإفريقية.

وقال روتو: إن إفريقيا لديها القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في مجال الطاقة بفضل الموارد المتجددة. ومثال على ذلك، قال: إن كينيا تهدف إلى الحصول على طاقة متجددة بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2030.

تحديات هائلة

تضم إفريقيا التي يبلغ عدد سكانها 1.2 مليار نسمة 54 دولة تتسم بالتنوع السياسي والاقتصادي، كما أنها موطن لبعض السكان الأكثر تأثرا بتبعات التغير المناخ.

والنجاح في نيروبي في وضع رؤية مشتركة بشأن التنمية الخضراء في إفريقيا من شأنه أن يعطي زخما لعديد من الاجتماعات الدولية المهمة قبل مؤتمر الأطراف الـ28، بدءا من قمة مجموعة العشرين في الهند والجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر، ثم في أكتوبر الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش.

من أجل الحد من ارتفاع الحرارة بما لا يزيد على 1.5 درجة مئوية مقارنة بعصر ما قبل الصناعة، بما يتماشى مع اتفاق باريس، يجب أن يصل الاستثمار في هذه البلدان في غضون عقد من الزمن إلى 2000 مليار دولار سنويا، وفق صندوق النقد الدولي.

وتسلط مسودة «إعلان نيروبي» التي ما زالت قيد التفاوض الضوء على «قدرة إفريقيا الفريدة لتكون جزءا أساسيا من الحل». وتشير إلى إمكانات الطاقة المتجددة الهائلة في المنطقة، وقوتها العاملة الشابة وثرواتها الطبيعية، بما في ذلك 40 في المائة من احتياطيات العالم من الكوبالت والمنجنيز والبلاتين، وكلها ضرورية للبطاريات والهيدروجين.

لكن التحديات هائلة بالنسبة للقارة حيث ما زال نحو 500 مليون شخص محرومين من الكهرباء فيما لا يكف الزعماء الأفارقة عن التركيز على العقبات المالية الكبيرة.

ومع ذلك، فإن إفريقيا التي تمتلك 60 في المائة من إمكانات الطاقة الشمسية في العالم، لا تزيد قدراتها في المجال على ما هو متوافر في بلجيكا، كما أكد أخيرا الرئيس الكيني ورئيس وكالة الطاقة الدولية.

ويعزى ذلك خصوصا إلى أن 3 في المائة فقط من الاستثمارات العالمية في تحول الطاقة تصل إلى إفريقيا.

وقالت شارا تيسفاي تيرفاسا من مركز الأبحاث E3G إن على القمة أن توازن بين التفاؤل والتقييم الدقيق للتحديات من أجل «رسم مسار جديد بحيث تصبح إفريقيا جزءا رئيسا من المحادثة العالمية وتستفيد من فرص التحول».

تم تشديد الإجراءات الأمنية في نيروبي وأغلقت الطرق المحيطة بمكان انعقاد القمة التي يشارك فيها وفق الحكومة 30 ألف شخص.

«أوكيو» العمانية لشبكات الغاز تعتزم طرح 49 % من أسهمها في بورصة مسقط الاقتصادية

قالت شركة أوكيو العمانية لشبكات الغاز، وهي شركة خطوط الأنابيب التابعة لشركة النفط الحكومية العملاقة أوكيو، أمس «إنها تخطط لبيع ما يصل إلى 49 في المائة من أسهمها في طرح عام أولي، من المتوقع أن يكون الأكبر في السلطنة في نحو عقدين».

وقالت الشركة في بيان «إن الطرح الذي سيبدأ هذا الشهر سيتيح للمستثمرين العمانيين والدوليين دخول الأسواق المالية العمانية وامتلاك حصة في الشبكة التي تشكل جزءا من بنيتنا التحتية عالية المستوى».

وتابعت أن «الطرح سيسهم في تعزيز النمو الاقتصادي إضافة إلى توفير مزيد من فرص التنمية والابتكار في قطاع الطاقة في السلطنة».

و»أوكيو» لشبكات الغاز هي المشغل الحصري لشبكات نقل الغاز في سلطنة عمان، إذ تقوم بتوصيل الغاز الطبيعي لمحطات الطاقة والمناطق الحرة والتجمعات الصناعية ومجمعات الغاز الطبيعي المسال وغير ذلك من العملاء.

وقال مصدر مطلع لـ»رويترز»، «إن الطرح العام الأولي قد يجمع ما بين 700 و800 مليون دولار، ما سيجعله الأكبر منذ أن جمعت الشركة العمانية للاتصالات «عمانتل» 288 مليون ريال (748.09 مليون دولار) من خلال بيع حصة 30 في المائة في 2005».

وأحجم منصور العبدلي العضو المنتدب في «أوكيو» لشبكات الغاز عن التعليق على حجم الاكتتاب والمتوقع أن يجمعه من مال، لكنه قال «إن أكبر طرح عام أولي في تاريخ السلطنة هو طرح «عمانتل». وقال في مكالمة مع الصحافيين «إنهم ربما يكملون على هذا المستوى».

وتحتفظ الشركة بالحق في تعديل الحجم في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب. وبعد العرض مباشرة ستستمر «أوكيو» في الاحتفاظ بنسبة 51 في المائة على الأقل.

وأوضح البيان أن «أوكيو» لن تتلقى أي عائدات من بيع الأسهم في الطرح. ومن المتوقع إدراج الأسهم في بورصة مسقط في أكتوبر.

وتعتزم الشركة دفع أرباح نصف سنوية نقدا للمستثمرين بعد الطرح. ومن المقدر أن يتم دفع أول توزيعات أرباح بقيمة 33 مليون ريال للأشهر التسعة الأولى من عام 2023 في يناير المقبل تقريبا، وسيتم دفع توزيعات أرباح ثانية قدرها 11 مليون ريال للأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023 في أبريل من العام المقبل تقريبا.

ونقل بيان أمس عن طلال العوفي الرئيس التنفيذي لمجموعة «أوكيو» قوله «إن الطرح العام للشركة جزء من برنامج صندوق الثروة السيادية في السلطنة لبيع أصول».

ترافيغورا: النفط مرشح لارتفاعات سعرية رغم «الهشاشة»

اقتصاد الشرق

تقول «مجموعة ترافيغورا» لتجارة السلع الأساسية إن أسعار النفط قد ترتفع في ظل التباين بين ارتفاع أسعار الفائدة ونقص الاستثمار الذي يضغط على السوق.

قال بن لاكوك، الرئيس المشارك لتداول النفط، في مقابلة على هامش مؤتمر APPEC في سنغافورة، إن الرأي المتفق عليه هو أن تظل الأسعار بالقرب من المستويات الحالية، لكن السوق «أكثر هشاشة مما تبدو عليه». يقترب خام برنت من 90 دولاراً للبرميل بعد أن خفض تحالف «أوبك+» المعروض وهي قيود يمكن أن تستمر لفترة.

وقال يوم الإثنين «أحد الأسباب هو نقص الاستثمارات الجديدة في إنتاج النفط، بينما نجد أسعار الفائدة المرتفعة، التي تجعل الاحتفاظ بالنفط في المخازن أكثر تكلفة، فهذا يعني أنه لا يوجد الكثير من الركود أو المرونة، وإذا جمعنا كل ذلك معاً، سنحصل على سوق عرضة لارتفاع الأسعار.

المراهنة على 100 دولار

تداول عقود خيارات النفط تظهر ثقة في استمرار الارتفاع الأخير في الأسعار، مما يعزز الرهانات على أن النفط الخام سوف يرتفع نحو 100 دولار، حتى مع استمرار الشكوك حول اقتصاد الصين. ومع ذلك، قال لاكوك وغيره من الحاضرين في المؤتمر إن الأمر لم يكن سيئاً عندما يتعلق الأمر باقتصاد الصين.

راسل هاردي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «فيتول»، قال في وقت سابق من اليوم، إن تخفيضات «أوبك+» كانت ناجحة. كان نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك قد قال الأسبوع الماضي إن روسيا اتفقت مع حلفائها في المجموعة على مزيد من القيود. ويتوقع التجار والمحللون أيضاً أن تقوم المملكة العربية السعودية بتمديد تخفيضاتها حتى أكتوبر.

وقال لاكوك: «سوف تسترشد «أوبك+» في سياسة الإنتاج بالأسعار.. أعتقد أنهم سوف يتراجعون بحلول نهاية العام».

مخاطر الطقس

لاكوك قال إن الطقس القاسي في جميع أنحاء العالم، وخاصة درجات الحرارة المرتفعة، كان له تأثير مادي على مصافي التكرير والموثوقية التشغيلية للمصانع. واستشهد بأمثلة في إيطاليا والولايات المتحدة هذا الصيف، وكيف كان للانقطاعات المحلية تأثير مضاعف على المكررات وأسعار المنتجات على مستوى العالم.

وقال: «إن الظروف الجوية القاسية التي شهدناها هذا العام تمثل مشكلة كبيرة.. لقد خلقت الحرارة مشكلات كبيرة للمصافي في أوروبا وأميركا مع المزيد من الانقطاعات والمشكلات التي يصعب إصلاحها».

مسؤول أميركي: سقف أسعار النفط الروسي ساري المفعول رغم ارتفاع الأسعار

اقتصاد الشرق

قال مسؤول كبير بوزارة الخزانة الأميركية إن الحد الأقصى لأسعار النفط الروسي الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفاؤها لا يزال ساري المفعول، على الرغم من استمرار ارتفاع الخام الروسي.

منذ منتصف يوليو، تجاوز سعر خام الأورال الروسي الرئيسي مستوى 60 دولاراً للبرميل، في حين تجاوزت بعض المنتجات النفطية المكررة الحد الأقصى الذي حددته الولايات المتحدة ومجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي.

قال إريك فان نوستراند، القائم بأعمال مساعد يلين للسياسة الاقتصادية، في مقابلة على تلفزيون بلومبرغ»، إن الولايات المتحدة سعيدة برؤية روسيا تحافظ على إمدادات جيدة في السوق، وأنها لا تريد «تعطيل سوق النفط العالمية بطريقة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار».

وقال: «بعد تسعة أشهر من التنفيذ، نرى سقف الأسعار ناجحاً»، مضيفاً أن السياسة خفضت إيرادات روسيا، وسيتم النظر في أي انتهاكات من قبل وكالات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة وحلفائها.

أضاف نوستراند أيضاً أن الولايات المتحدة تحكم على أداء السياسة من خلال ما إذا كانت تسمح للمشترين في جميع أنحاء العالم بالتفاوض على تخفيضات سعرية أكبر للإمدادات الروسية.

قال فان نوستراند: «نحن لا نقيس نجاحها فقط بعدد براميل النفط التي تُباع تحت السقف على وجه التحديد.. نحن ننظر إليها كآلية سوقية لتغيير حوافز سوق النفط».

«أكوا باور» السعودية تعتزم دخول السوق الصينية العام المقبل

اقتصاد الشرق

تخطط شركة «أكوا باور» السعودية لبدء عملياتها في الصين العام المقبل، حيث تسعى إلى التوسع في البلدان التي تتطلع إلى تعزيز تقنيات الطاقة المتجددة، وفق الرئيس التنفيذي ماركو بييرو أرشيلي في مقابلة.

قال الرئيس التنفيذي في منتدى أعمال «أمبروسيتي» في «سيرنوبيو» بإيطاليا خلال عطلة نهاية الأسبوع، إن شركة خدمات المياه والكهرباء التي تتخذ من الرياض مقراً لها، تجهز لهذه الخطوة كجزء من خطة التوسع العالمية التي تستمر حتى عام 2030.

خطط طموحة لتوسعات «أكوا»

تابع أرشيلي أن التوجه نحو الصين والأسواق الآسيوية الأخرى سينصب على تطوير محطات تحلية المياه، إضافة إلى محطات الطاقة التي تنتج الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وأضاف: «نخطط لتعزيز استثماراتنا بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي يوجد فيها طلب على خبراتنا. أما في أوروبا، فنتطلع إلى بناء شراكات وإقناع الشركات الأوروبية بالتعاون معنا، بالإضافة إلى تدعيم عملياتنا في المملكة العربية السعودية».

تولى أرشيلي منصب الرئيس التنفيذي خلفاً لبادي بادماناثان، الذي تولى منصب الرئيس التنفيذي للشركة لمدة 18 عاماً، وجعلها أكبر شركة للطاقة المتجددة في السعودية، كما أتمت الشركة طرحاً عاماً أولياً بقيمة 1.2 مليار دولار خلال 2021.

تشكل «أكوا» ركيزة أساسية في خطة المملكة لخفض انبعاثاتها الكربونية بحلول 2060، رغم أنها تدير أيضاً محطات تحلية المياه ومحطات الطاقة التي تعمل بالنفط والغاز.

الشركة، البالغة قيمتها السوقية نحو 37 مليار دولار، تتوسع أيضاً في مختلف أنحاء آسيا، وكانت أبرز خطوة في هذا الصدد عقدها لاتفاقيات في بنغلاديش لبناء أكبر مشروع للطاقة الشمسية في البلاد، وخطط إقامة مصنع للهيدروجين الأخضر والأمونيا في إندونيسيا.

أكوا باور السعودية تتعاون مع إيني بمشروع هيدروجين أخضر

الطاقة

تعتزم شركة أكوا باور السعودية التعاون مع إيني الإيطالية (Eni) بتطوير مشروع مشترك لإنتاج الهيدروجين الأخضر في الشرق الأوسط وأفريقيا.

ووقّعت الشركة السعودية -وفق بيان حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه- مع عملاقة الطاقة الإيطالية مذكرة تفاهم لاستكشاف فرص التعاون في مجال الهيدروجين الأخضر على هامش منتدى الاستثمار «السعودي الإيطالي» الذي انطلقت فعالياته اليوم الإثنين 4 سبتمبر/أيلول (2023) في مدينة ميلان.

تعدّ مذكرة التفاهم التي وقّعتها أكوا باور -الشركة السعودية الرائدة في مجال تحوّل الطاقة وأكبر شركة خاصة في مجال تحلية المياه في العالم والأولى في مجال الهيدروجين الأخضر- مع شركة إيني الإيطالية واحدة من اتفاقيات إستراتيجية مع 6 شركاء إيطاليين.

أهداف الاتفاقيات

تهدف الاتفاقيات إلى تعزيز التعاون في مجالات الهيدروجين الأخضر، وتحلية المياه، والبحث والتطوير، بين أكوا باور مع كل من «اتحاد الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة (Confindustria)، ومجموعة الطاقة الإيطالية إيني، وشركة إيه 2 إيه (A2A)، وشركة إندستريال دي نورا الإيطالية (Industrie De Nora)، المعنية بإنتاج مكونات الهيدروجين الصديق للبيئة ومعالجة المياه، وشركة إيتالماتش كيمكال (Italmatch Chemicals)، بالإضافة إلى مزوّد الحلول الهندسية رينا (RINA)».

وقال الرئيس التنفيذي لشركة أكوا باور، ماركو أرتشيلي: «نتطلع إلى الإسهام بتعزيز التعاون بين المملكة، التي تضمّ واحدًا من أكبر برامج خفض الكربون في العالم، وتتمتّع باقتصاد متنوّع سريع النمو والتوسع، وبين إيطاليا التي تعدّ أحد أهم مورّدي الهندسة والتصنيع والتقنيات الأكثر تنافسية على مستوى العالم».

وأضاف: «سيمكّننا التعاون من تبادل الخبرات والتقنيات والأدوات المهمة في صناعتنا مع شركائنا الإيطاليين.. إذ نأمل أن يؤدي التعاون إلى دفع الشركات الإيطالية نحو مزيدٍ من الاستقرار والعمل في المملكة، بما يسهم في إرساء أسس شراكة وثيقة بمجال البحث والتطوير».

وأشار إلى أن طموح أكوا باور يتمثل في إسهامها بدفع جهود التحول وخلق الفرص للشركات الإيطالية والأوروبية في المملكة، كما نحرص على دفع التقدم المستدام في إيطاليا وأوروبا، من خلال توريد ونقل الهيدروجين الأخضر، بالإضافة

إلى الخبرات التقنية.

تفاصيل الاتفاقيات الجديدة
وفقًا للاتفاقيات الجديدة، سيعمل اتحاد الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة (Confindustria) مع شركائه عبر شبكة تضم 222 جمعية وأكثر من 150 ألف شركة، بتقييم إمكان تطوير مشروعات الهيدروجين الأخضر، وتحلية المياه، بما في ذلك تحديد المقاولين والمورّدين المناسبين، وكذلك تعزيز التعاون في مجالات البحث والتطوير، وبناء شراكات التوريد والتصنيع طويلة الأمد.

كما ستبحث إيني الإيطالية مع أكوا باور سبل التعاون في مجال الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة والبحث والتطوير في التقنيات المبتكرة والمستدامة.

وستتعاون شركة «إيه 2 إيه» مع أكوا باور بتقييم إمكان قيام مشروعات الهيدروجين الأخضر في المناطق ذات الاهتمام المشترك، والتوريد إلى إيطاليا، وستقوم شركة «رينا» بدراسة الاستعمالات المحتملة للهيدروجين الأخضر ومشتقاته في مجال الشحن البحري.

من جهتها، ستقدّم «اندستريال دي نورا» خبرتها في مجال الكيمياء الكهربائية وتقنيات الاستدامة، لتعزيز محفظة مشروعات شركة أكوا باور في مجال تحلية المياه، وستبحث إمكان التعاون في عمليات صيانة تطبيقات الهيدروجين الأخضر.

بينما ستتعاون إيتالماتش كيمكال مع شركة أكوا باور في استكشاف إمكان توطين إنتاج منتجات معالجة المياه في السعودية من خلال اتفاقيات توريد طويلة الأمد لعملياتها، فضلًا عن بحث فرص البحث والتطوير وتبادل المعرفة بين الطرفين.

وتنظّم وزارة الاستثمار السعودية بالشراكة مع وزارة الشركات والمنتجات الإيطالية، منتدى الاستثمار السعودي – الإيطالي اليوم الإثنين بمدينة ميلان، بمشاركة وحضور عدد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص في المملكة وإيطاليا.

ويناقش فرص ومجالات الاستثمار بين البلدين في ضوء التحول الاقتصادي للمملكة وسلسلة المبادرات والبرامج المرتبطة برؤية السعودية 2030، كما يعكس تطور البيئة الاستثمارية وتنافسيتها إقليميًا وعالميًا، ويؤكد عمق العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، والتي تمتد لأكثر من 90 عامًا.

شكراً